

فكرة عامة عن الترخيص وعملية منح ترخيص الفيسات

مقدمة ووضع هذه الوثيقة

فتحت البحرين سوق الاتصالات للمنافسة. وتوجد إشارة في هذا الموقع على الإنترنت إلى الأمور المتعلقة بعملية تحرير السوق وبصفة خاصة في الصفحة المتعلقة بالإصدارات. إن ترخيص الفيسات VSAT سيكون ترخيص فردي (ممتاز) صادر عن هيئة تنظيم الاتصالات. لمزيد من المعلومات ذات العلاقة يرجى الاطلاع على "دليل الجهات المحتمل دخولها سوق البحرين" (مرجع الهيئة CCA/DC/003) و"إرشادات حول عملية تقديم طلب الترخيص لدى هيئة تنظيم الاتصالات".

يحكم المرسوم بقانون رقم 48 بإصدار قانون الاتصالات، عملية تقديم الطلبات ومضمون التراخيص ومنحها. تصدر هذه الوثيقة بموجب المادة 32 (ج) من قانون الاتصالات. يجب ألا يفسر أي شيء في هذه الوثيقة على أنه يتعارض مع أو يعدل قانون الاتصالات وينبغي على مقدمي الطلبات الإطلاع على القانون الذي يتوفر أيضا في موقعنا على الإنترنت.

عملية منح الترخيص

توجه الدعوة لجميع مقدمي الطلبات لترخيص الفيسات VSAT لتقديم مقترحاتهم إلى هيئة تنظيم الاتصالات (الهيئة) على استمارة الطلب المرفق طيه. سوف تنتظر الهيئة في طلب الحصول على ترخيص الفيسات VSAT على أساس كل حالة على حدة وسوف تسعى إلى التفاوض مع كل مقدم طلب من أجل ضمان التوصل إلى فهم واضح للمقترح المقدم منه.

سوف تخطر الهيئة مقدم الطلب كتابيا في خلال 14 يوما من استلام الطلب حسب ما تنص عليه المادة 27 (أ) من قانون الاتصالات بما يفيد باستلام الطلب. في حالة عدم استلام الإخطار المذكور في خلال المدة المذكورة يرجى الاتصال بالهيئة لضمان استلام الطلب. تحتفظ الهيئة بحق طلب الحصول على معلومات إضافية أو السعي إلى الحصول على إيضاح للمعلومات المقدمة.

سوف توصي الهيئة أو ترفض الطلب المكتمل والشامل للترخيص في خلال 90 يوما من تاريخ استلامه. إذا تمت التوصية بقبول الطلب، سوف تتم الموافقة عادةً على منح ترخيص الفيسات VSAT في خلال 30 يوما من التوصية مع عدم تمديد هذا الأجل إلا لمدة 30 يوما أخرى عند الضرورة.

يجب أن تضمن عملية الترخيص، من بين أمور أخرى، أن يتمتع المرخص لهم بالمؤهلات اللازمة، حسب ما ينص عليه القانون، وأن يتمتعوا بسلامة الأوضاع المالية وتكون لديهم القدرة الفنية اللازمة والإمكانية والاستعداد للالتزام بقانون الاتصالات بحيث تتمكن الهيئة في نهاية المطاف من الوفاء بالتزاماتها وممارسة حقوقها بموجب قانون الاتصالات. ومن أهم الالتزامات التي تقع على عاتق الهيئة بموجب القانون ما يلي:

- 1- حماية مصالح المشتركين والمستخدمين فيما يتعلق بالتعرفات المفروضة على الخدمات وإتاحة الخدمة وتوفيرها وجودة الخدمات وحماية البيانات الخاصة وخصوصية الخدمات؛
 - 2- تشجيع المنافسة الشريفة والفعالة بين المشغلين المرخص لهم الحاليين والجدد؛ و
 - 3- التحقق عند تقييم طلبات التراخيص التي تتطوي على تقديم خدمات اتصالات عامة من أن مقدم الطلب - أو أي شخص يسند إليه تقديم أي من تلك الخدمات - يكون قادرا على تقديم تلك الخدمات.
- سوف يكون تقييم كل طلب على أساس المعايير المذكورة أعلاه. عندما يمنح الترخيص، تتم إضافة المرخص له إلى قائمة تحتفظ بها الهيئة تكون متاحة للعموم للإطلاع عليها.

شروط الترخيص والأهلية وبنية الرسوم

تمنح الهيئة ترخيص الفيسات VSAT بموجب نصوص القانون لمدة خمسة عشر عاما. لا يفرض حد معين على عدد ترخيص الفيسات VSAT الذي قد تمنحه الهيئة.

لا يجوز للمرخص له، بموجب البند 2-3 أعلاه، تقديم خدمات الفيسات VSAT إلى أي شخص غيره أو الجهات التابعة له في المملكة وليس له الحق في ولا يجب عليه الربط البيني مع شبكات الاتصالات لمشغلي الاتصالات العامة وفقا للمادة 57 من قانون الاتصالات.

ينبغي على الطرف المقدم لطلب الحصول على هذا الترخيص ملاحظة أنه قد تكون هناك حاجة إلى الإفصاح عن التفاصيل الخاصة بالمتطلبات الترددية وربما تفاصيل أخرى من طلب الحصول على الترخيص، إلى وزارة المواصلات (إدارة التراخيص اللاسلكية والترددات والرقابة) لضمان توافر الطيف الترددي وإدارة الطيف الترددي الملائم.

لمنح أي ترخيص، يجب مراعاة ما يلي:

- 1- أن يكون مقدم الطلب للحصول على الترخيص شخصا اعتباريا مؤسسا في المملكة، أو فرعا لشركة أجنبية مرخصا له بمزاولة النشاط في المملكة طبقا لأحكام قانون الشركات التجارية.
- 2- أن توجد في المملكة - بشكل جوهري - البنية التحتية والموظفون المعنيون بتقديم خدمات الاتصالات.

توضح رسوم الترخيص بالتفصيل في "إرشادات حول عملية تقديم طلب الترخيص لدى هيئة تنظيم الاتصالات". بصرف النظر عن نوع الترخيص، يستحق سداد دفعة أولية للسنة الأولى ثم يفرض رسم تجديد سنوي يستحق الدفع للهيئة يعادل نسبة مئوية تصل إلى 1% من إجمالي الإيرادات الناشئة من الأنشطة المرخص لها.

قبل تقديم الطلب إلى الهيئة، ينبغي على مقدم الطلب الإطلاع على جميع الوثائق ذات العلاقة بما في ذلك "إرشادات حول عملية تقديم طلب الترخيص لدى هيئة تنظيم الاتصالات". يكون مقدمو الطلبات للحصول على الترخيص مسؤولين عن دقة جميع المعلومات المقدمة وينبغي عليهم الاستناد في قرارهم على المعلومات المشمولة في هذه الوثيقة أو المعلومات المنشورة على موقع الهيئة على الإنترنت.